

قراءة في الواقع السياسي الكويتي

يلاحظ المتتبع للواقع السياسي المحلي مدى التضارب والتضاد في مجموعة أفكار المشاركين في مهمة صنع القرار، وقد نتج ذلك بسبب غياب تام للهياكل السياسية التي تشكل الفكر التنظيمي للجماعات والأفراد. ولقد لعبت الوفرة المالية في الماضي دورا كبيرا في التغطية على غياب المؤسسات السياسية التنظيمية، عندما كان حل كل مشكلة يبدأ وينتهي بمجرد اتخاذ قرار مالي معين يستفيد منه أفراد معينون، ويتم بعدها دفن المشكلة تحت غطاء سميك من الرماد، الذي عادة ما يغطي تحته نارا تبقى مشتعلة طالما لم يتم وضع حل نهائي للمشكلة أو المشاكل.

تطلعت مقومات لعبة التوازنات من القوى السياسية النافذة الى ان تلجا للكثير من الحلول التي اتسم الكثير منها بالسذاجة وذلك في سعيها للقهر والتغلب على خصومها، وكان ان استعانت في العقدين الاخيرين من هذا القرن بالقوى الدينية الاصولية لضرب بقية القوى السياسية في المجتمع. الخطير في هذا الامر انه لا يمكن تشبيهه او اسقاطه على ما كان يجري عادة في دهاليز السياسة في الكثير من الديمقراطيات التقليدية، العربية القديمة منها او الغربية، حيث تقوم عادة القوى المتنفذة هناك بالاستعانة باليسار مثلا لضرب قوى اليمين او العكس، بحيث تبقى اللعبة بين احزاب متقاربة الى حد بعيد من ناحية ماهو متاح لها من قوة سياسية او عديدة او مالية.

ما هو حاصل في الوضع المحلي يختلف عن ذلك الوضع الشائع والتقليدي العالمي في نقطتين مهمتين: الاولى تكمن في ان جهات اصحاب القرار اخلت الساحة كلياً من كافة الاطراف الفاعلة والضرورية لخلق التوازن في المجتمع وابتقت على مجموعة واحدة وفرت لها كافة عوامل النجاح والتقدم واسبغت عليها شرعية واعطتها مميزات تحسدها عليها كافة التنظيمات السياسية الموجودة على وجه الكرة الأرضية، دون مبالغة، وقد ادى ذلك الى حدوث خلل واضح لا يمكن تجاهله للمتتبع للحركة السياسية. وتكمن النقطة الثانية في ان هذه التنظيمات الشرعية تغطي بغطاء ديني من الصعب مواجهته بالاساليب السياسية التقليدية العادية، ومحاربتها تتطلب توفر شرعية دينية تفتقدها الجهات السياسية الأخرى، ان وجدت، وقد ينتهي الامر بهذه التنظيمات الدينية، هذا اذا لم يتم ذلك اصلاً على ارض الواقع، بحيث تصل الى درجة من القوة يصعب بعدها، ان لم يكن من المستحيل، التغلب عليها في اي صراع سياسي مستقبلي، مما يعني خضوع المجتمع بكافة فئاته واتجاهاته الدينية والعرقية والسياسية والمذهبية الى جماعة واحدة لا تؤمن اصلاً بحق الطرف الآخر في ابداء رأيه او السماح له بالتحرك والعمل ضد سياساتها، حيث انها تعتبر كافة هذه التحركات ضد الشرع السماوي الذي فسرتة ليكون مناسباً لفكرها السياسي المتزمت.

احمد الصراف .